

## العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية والجزائرية

زكراوي ليلى

أستاذة مساعدة

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير، جامعة الجبلاي اليابس، سيدي بلعباس، 22000، الجزائر  
leilazekraoui@hotmail.co.uk

مناد خديجة

أستاذة محاضرة ب

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير، جامعة الجبلاي اليابس، سيدي بلعباس، 22000، الجزائر،  
الايمل: mennad.khadija@gmail.com

**Abstract**

*The objective of this study is to know and compare the most important Factors influencing non-performing loans at the Algerian and Jordanian banks. We divided these factors into five groups: those related to credit policy, accounts payable clients, personal credit institutions, the policy of the central bank, and ultimately the factors related to the economic conditions of the country concerned. We divided these factors into five groups: those related to credit policy, Customers creditors, the staff of the credit facilities, the policy of the central bank, and finally the factors related to the economic conditions of the country concerned.*

*The results of the study indicate an influence of these factors on the non-performing loans excluding factors related to personal and policy of the central bank for Algerian banks and with the exception of the bank's policy Central for Jordanian banks.*

*The results also reveal that the main factors influencing on the non-performing loans are those related to customers for Algerian banks and the economic conditions for Jordanian banks. In addition, the study shows a significant correlation between all the factors combined and Non-performing loans*

**Keywords:** Non-performing loans, credit policy, credit customer, Algerian bank, Jordanian bank.

**مقدمة:**

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء و يتأتى هذا الدور من عمليات خلق النقود التي تقوم بها البنوك من خلال ما تمنحه من تسهيلات ائتمانية التي تساهم في تحريك الطلب في الاقتصاد الوطني و الذي يؤدي بدوره الى زيادة مستويات الانتاج و الطلب على الأيدي العاملة، إلا أن التغيرات الاقتصادية و تزامنها مع الأزمة المالية العالمية و أثرها الواضح على معظم دول العالم بينت مدى هشاشة النظام المالي العالمي و ما أحدثته من انعكاسات سلبية على أداء القطاع المصرفي في دول العالم، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بقواعد العمل المصرفي و بشكل يساهم في زيادة حد الأمان بما يضمن سلامة المعاملات المصرفية. فالجهاز المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية

وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني عالميا منذ بداية السبعينات و هي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب أحدهما مصرف "فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية، أما المصرف الآخر فهو مصرف "هاسيت" في ألمانيا الغربية.

فارتفاع الديون المتعثرة دليل على انخفاض كفاءة الإدارة، وقد تؤدي الى زيادة خسائر المصرف وأحيانا إلى إفلاسه لذلك كثيرا ما تقع المصارف ضحية أخطائها، فهناك تجاهل للمعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية المستقرة التي يجب أن تتحكم في

منح الائتمان المصرفي، وهذا يؤدي إلى إنتاج ائتمان مصرفي غير جيد يتحول بمرور الوقت إلى دين متعثر لذلك قمنا بتوضيح مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي:

ما هي العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟  
وتأتي التساؤلات الفرعية كالتالي:

وتأتي الأسئلة الفرعية:

- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف هي نتيجة تصرفات وسلوك العملاء؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن سياسة البنك المركزي؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية؟
- هل العوامل هذه ككل تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية؟

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع ذا أهمية للبنوك ، فخدمة التسهيلات الائتمانية خدمة مصرفية عريقة تسهم بشكل مباشر بتوليد العمولات و الفوائد الدائنة ، التي تشكل أهم إيرادات البنوك كما تشكل المصارف أوعية ادخارية و وسيطا ماليا لتلبية احتياجات السوق من رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، ولكي تكون خدمة الإقراض سليمة فلا بد من تحديد العوامل المؤثرة في تعثر هذه التسهيلات الائتمانية واتخاذ الحلول المناسبة لها، كما تتضح أهمية هذه الدراسة بكون القطاع المصرفي يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وله دور محوري في تنفيذ السياسة النقدية من خلال ما يقدمه من تسهيلات ائتمانية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات التي عالجت مشكلة الديون المتعثرة خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي رمت بشباكها على معظم دول العالم ، ويمكن أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى لفت انتباه الإدارات العليا في البنوك التجارية لهذه المشاكل بقصد إيجاد حلول مناسبة لها لتفادي آثارها السلبية وقد قمنا باستخلاص الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة :

- 1.الفرضية الأولى :تؤثر العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
  - 2.الفرضية الثانية :تؤثر العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
  - 3.الفرضية الثالثة :تؤثر العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
  - 4.الفرضية الرابعة :تؤثر العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
  - 5.الفرضية الخامسة :تؤثر العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
- قبل الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة وفحص الفرضيات ، سنقوم بالتعرض إلى بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في الدول النامية والمتقدمة .

الدراسات السابقة

ففي دراسة منذر المومني (2000) التي حاولت معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الأردنية و تحديدها ، و من ثم إيجاد العلاقة بين العوامل و التعثر المصرفي ، و لتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتحديد أهم العوامل المؤثرة و مدى قوة تأثيرها باستخدام مقياس ليكرت و إعطاء أوزان لإجابات المستجيبين و تحليلها إحصائيا ، ثم قام بإيجاد معامل الارتباط بين كل عامل من العوامل المؤثرة ، و قد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرة تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية و يمكن أن تزول في حالة قيام المصرف بكتابة سياسة ائتمانية واضحة و مدروسة.

تلها دراسة الطراونة (2002) حول مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في جنوب الأردن و يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المشكلات التي تواجه البنوك التجارية العاملة جنوب المملكة ، وتحديد درجة أهميتها، و اقتراح حلول لها ، وقد صممت استبانة لغرض الدراسة و بعد توزيعها و القيام بمجموعة من الاختبارات تبين أن البنوك التجارية تواجه العديد من المشكلات و معظمها يتعلق بالظروف البيئية المحيطة ، و السياسات الائتمانية و عملاء البنوك ، وللتغلب على هذه المشاكل فقد اختتمت الدراسة بتوصيات أهمها نشر الوعي المصرفي لدى عملاء البنوك و تحديث أنظمة الرقابة و متابعة التسهيلات الائتمانية و إعادة تقييم شروط الائتمان من وقت الى آخر وفق معايير ائتمانية سليمة.

و في دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف السوري العريبي (2007) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2005 ، اعتماداً على البيانات المالية لتلك الفترة. ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقاً للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر. وخلصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات يمكن أن تسهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطويرها وتفعيلها لاتخاذ قرار الإقراض المناسب.

و في دراسة زغاشو فاطمة الزهراء 2014 "إشكالية القروض المتعثرة" دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة لمعرفة الأسباب المؤدية لتعثر التسهيلات الائتمانية وسبل الكشف المبكر عن القروض وأساليب علاجها. أما بالنسبة للأسباب فتصنف لثلاث مجموعات منها خاصة بالعميل وأخرى خاصة بالبنك وأخيراً أسباب متعلقة بالظروف المحيطة والأسباب الخارجية. وللتنبؤ بالتعثر فيعتبر التحليل المالي والاعتماد على نظام المعلومات لهما دوراً مهماً في الوقاية من التعثر أما دراسة أحلام سلمى وفتحي جويبي تحت عنوان محددات القروض المتعثرة 2013 هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة محددات القروض المتعثرة لـ 135 بنكاً أوروبياً وقد ركزت دراستها على البلدان الأكثر تضرراً بالأزمة المالية 2008 إسبانيا، اليونان، إيطاليا وقد ركزت الدراسة على محددات الاقتصاد الكلي كمتغير للقروض المتعثرة لتخلص الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين القروض المتعثرة ومعدل البطالة ومعدل التضخم وعلاقة سلبية بين القروض المتعثرة ومعدل نمو الناتج المحلي و بين حقوق الملكية.

و دراسة (Bonin & Huang 2001) حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية التي عانت من الهشاشة المالية وسجلت نسب عالية من القروض المتعثرة وانخفاض معدلات كفاية رأس المال، وقد بينت نتائجها ضعف القطاع المصرفي الصيني خاصة المصارف الكبيرة و لمواجهة هاته المشكلة قامت بوضع خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد سعياً لخفض حجم المخاطر المالية للمؤسسات الحكومية وتنظيم العمل المصرفي وتفعيل دور الرقابة ، حيث لقي القطاع المصرفي دعم من الحكومة لإعادة هيكلة المؤسسات ، وقد أشارت الدراسة أن الحكومة استفادت من خبرات وتجارب الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الديون المتعثرة.

أما دراسة (Chang 2010) هدفت على الكشف عن قرارات الإقراض المصرفي للمقاولين في هونغ كونغ وذلك من خلال ثلاث مراحل أولها وضع مجموعة من المعايير لتقييم طلب القرض وثانياً إجراء استبيان لتحديد المعايير الأساسية وثالثاً إجراء مقابلات مع عدد من البنوك وقد أنتجت الدراسة أن سياسات الإقراض التي تعتمد عليها البنوك في هونغ كونغ متماثلة مع البنوك العالمية أي نفسها على الصعيد العالمي وقد توصل الباحث إلى تشكيل نموذج خاص بتقييم المقترضين من أجل مساعدة المصارف على اتخاذ قرار الإقراض من عدمه.

تلها دراسة Tracey (2011) التي هدفت هذه الدراسة على تبين أثر القروض الغير العاملة على نمو وسلوك الإقراض في كل من جاميكا و ترينيداد و توباغو، يعني هل القروض المتعثرة يكون لها أثر سلبي على خلق القروض و لتبيان هذه العلاقة تم

استخدام تحليل الانحدار للبلدان الثلاثة ، حيث تبين أن القروض الغير العاملة تحدد سلوك الاقراض ، و يمكن تقييده بالنشاط الاقتصادي خاصة في فترات التوتر وارتفاع حجم هذه الديون ، ولتحسين العمل في المستقبل اقترحت الدراسة ضرورة اضافة مجموعة من المؤشرات التنبؤية و اقترحت دمج تأثير كفاية رأس المال لتحسين الدراسة .

ومن جهة أخرى جاءت دراسة (2011) **Andews, Coffman, Tondkar** لتبيان أساليب جديدة لتقدير الديون المتعثرة بعدما كانت تستخدم الأساليب التقليدية الناتجة عن التجارب السابقة، ولكن مع انفجار التكنولوجيا وسهولة الحصول على المعلومات تم استعمال أسلوب أكثر شمولاً لتحديد هذه الديون وهو نظام شبكة الكمبيوتر العصبية حيث يمكن له التنبؤ بما سيحدث وتحليل ما ام يحدث. وأوضحت الدراسة أن هذا النظام يتصف بدرجة عالية من الدقة في التنبؤ من الانحدار حيث أنه أقل تقلباً وتوقعاته أقل احتمالاً.

أما دراسة (2011) **vogiazas & nikoladou** فقد هدفت إلى التحقق في محددات الديون المتعثرة في المصرف الروماني عن طريق استخدام نماذج السلسلة الزمنية ، مع وضع فرضية أن مجاميع الاقتصاد الكلي تؤثر على الديون المتعثرة كأسعار الفائدة و عرض النقد وغيرها ، مستخدماً في دراسته السلسلة الشهرية الممتدة من ديسمبر 2001 إلى نوفمبر 2010، بحيث أن هذه الفترة شهدت كلا من مرحلة ازدهار و مرحلة أزمة مالية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي و تحديدا الانفاق والاستثمار والتضخم ومعدل البطالة والديون الخارجية مرتبطة بالأزمة المالية أثرت على مخاطر الائتمان في النظام المصرفي الروماني.

و اخيراً قام (2011) **Mehrdad and others** بفحص العوامل التي تؤثر على مستوى ثقة مدراء الائتمان ومدى اعتمادهم على المتغيرات لاتخاذ قرار منح الائتمان وقد تم جمع المعلومات عن طريق استبيان وبعد مجموعة من التحاليل الاحصائية اتضح أن هناك علاقة ايجابية بين التقارير المالية ونوعية نظام محاسبة الشركة ونوعية هذه التقارير المالية مع مستوى ثقة الدائنين ، ووجود علاقة سلبية بين التلاعب في التقارير ووجود أخطاء فيها مع مستوى ثقة الدائنين ، وفي الآخر تم استنتاج أن مديري الائتمان يعتمدون على متغير التقارير المالية أكثر من أي متغيرات أخرى في اتخاذ قرار منح الائتمان.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة

1.العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية

2.عوامل مرتبطة بالعملاء المقترضين

3. خبرة موظفي التسهيلات الائتمانية

4.سياسة البنك المركزي

5. العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية

المتغيرات التابعة: وتمثلت في التسهيلات الائتمانية المتعثرة

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التجارية الأردنية بالإضافة الى البنوك التجارية الجزائرية، فقد تضمن مجتمع الدراسة البنوك التجارية التقليدية الأردنية والتي بلغ عددها 13 بنكا إضافة الى البنوك التجارية الإسلامية في الأردن والتي بلغ عددها 3 بنوك وقد تضمن أيضا 6 بنوك تجارية جزائرية

## تصميم أداة الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بتصميم استبانة أولية، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بموضوع الائتمان المصرفي ودوره في اتخاذ قرار الإقراض والعوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية. علما بأن الإجابات مقاسة على سلم من خمس درجات أقلها (1) وتعني غير موافق بشدة وأكبرها (5) وتعني موافق بشدة.

## إجراءات توزيع الاستبانة:

تم توزيع 120 استبانة على عينة الدراسة في البنوك الأردنية، التي تمثلت في جميع موظفي التسهيلات الائتمانية في الإدارات الرئيسية للمصارف التجارية العاملة في الأردن إضافة إلى بعض الفروع الإقليمية التابعة لبعض البنوك التجارية على مستوى محافظة إربد والتي تملك صلاحيات منح التسهيلات الائتمانية، تم توزيع الاستبانات على خمسة عشر بنكا تجاريا أردنيا تقليديا واسلاميا من أصل ستة عشر بنكا، حيث رفض البنك الأردني الكويتي الإجابة على الاستبانة.

## إجراءات توزيع الاستبانة (الأردن)

النسبة	العدد	
100%	120	الاستبانات الموزعة
91.66%	110	الاستبانات المستردة
1.66%	2	الاستبانات المستبعدة
90%	108	الاستبانات المستعملة في عملية التحليل الإحصائي

أما بخصوص البنوك الجزائرية فقد تم توزيع 110 استبانة على البنوك العمومية العاملة في مدينة سيدي بلعباس والتي تقدر بـ 6 بنوك فقد تم توزيعها على الإدارة الرئيسية إضافة إلى الفرع التابع لكل بنك.

## إجراءات توزيع الاستبانة (الجزائر)

النسبة	العدد	
100%	110	الاستبانات الموزعة
95%	105	الاستبانات المستردة
5%	5	الاستبانات المستبعدة
90%	100	الاستبانات المستعملة في عملية التحليل الإحصائي

## الأساليب الإحصائية المستعملة في عملية التحليل:

1. تم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة لمتغيرات الدراسة.
  2. الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.
  3. اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.
- وقد استخدم وسط حسابي واحد لقبول الفرضية من عدمها وفي هذا النوع من التقسيم الخماسي قد استخدم وسط حسابي 3 بحيث يتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي للإجابات 3 فأكثر ويتم رفض الفرضية إذا كان الوسط الحسابي أقل .

## ثانيا: الإطار النظري

## 1- الائتمان المصرفي

يقصد به الثقة التي يولها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا ، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه ، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد

المخاطر الائتمانية:

- مخاطر السيولة: يسمّى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.
- مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر
- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: وتعني أن تناسب فترة التسهيل وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل
- مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك
- مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية.
- مخاطر الأخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان
- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان.
- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد
- مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة
- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية
- مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان
- مخاطر عدم القدرة على السداد
- مخاطر السوق
- مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض
- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها.

**2-الديون المتعثرة:**

يقصد بالديون المصرفية المتعثرة تلك التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية الى ارصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا. أسباب تعثر الديون:

لتوضيح الأسباب وراء تعثر الديون سيتم تقسيمها إلى مجموعات على النحو التالي:  
أ. مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض:

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول , عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض أو المشروع
- ب. مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك:
- ضعف القدرة على التحليل الائتماني أو خطأ في تقدير الضمانات
- ت. مجموعة الأسباب الأخرى:
- تراجع الأداء الاقتصادي العام ,الكوارث الطبيعية أو الحادث المفاجئ ، عدم الاستقرار الأمني أو السياسي

**مراحل تعثر الديون المصرفية:****أ-مرحلة السيولة المالية:**

يدخل المشروع في هذه المرحلة نتيجة استثمار النقود المتاحة في أصول بطيئة الحركة، أو في طاقة انتاجية غير مستغلة، أو الدخل في استثمارات لا تعطي عائدا سريعا أو متدنية العائد.

**ب-مرحلة العجز في رأس المال العامل:**

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة إلى النقدية على الرغم من امتلاكه لأصول مادية.

**ج-مرحلة العسر المالي المؤقت:**

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على استخدام سياسته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته.

د-مرحلة العسر المالي الدائم: في هذه المرحلة تكون القيمة السوقية لأصول المشروع أقل من مجموع التزاماته ويصبح المشروع عاجزا عن سداد التزاماته التعاقدية القصيرة والطويلة في الأجل

**3-واقع الجهاز المصرفي الأردني والجزائري****أ-الجهاز المصرفي الأردني:**

إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الأردن (2010-2014)

14451.400	2010
15851.200	2011
17829.800	2012
18939.700	2013
19274.500	2014

## نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	7.9	8.5	7.7	7	5.6	5.5

ب-الجهاز المصرفي الجزائري:

## إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قروض للقطاع العام	1460599	1741651	204020	2434000	338230
قروض للقطاع الخاص	1804707	1981452	2247000	2721900	3121700
اجمالي القروض	3265306	3723130	4287600	5156300	6504600

الوحدة: مليون دينار جزائري

الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: الاستنتاجات

هدفت الدراسة الى التأكد من معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية، وعليه استخدمت الدراسة طرق القياس والتحليل التي تتلاءم وأهداف الدراسة، حيث توصلت الدراسة الى العديد من النتائج سيتم عرضها على النحو التالي:

1. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
2. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
3. أشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية
4. أشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة البنك المركزي وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
5. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية.
6. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل ككل وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية.

7. قامت هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة في البنوك الجزائرية والأردنية وترتيبها وفق أهميتها من وجهة نظر المستجيبين في عينة الدراسة

✓ في البنوك الأردنية: تأثرت التسهيلات الائتمانية بالظروف الاقتصادية بدرجة كبيرة جدا وذلك راجع للأوضاع الحالية السائدة كالركود الاقتصادي والازمات المالية وغيرها ، كما تأثرت بدرجة كبيرة بالعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين وكان أكثر عامل مؤثر هو عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله ، و التغيير في سلوك العميل ومصداقيته بعد الحصول على القرض ، أما بخصوص العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية فقد أثرت هي الأخرى في تعثر التسهيلات و بدرجة



كبيرة ، حيث أن عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان المطلوب ، وعدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات وقصور الدراسة الائتمانية أكثر العوامل تأثيرا ضمن هذه المجموعة ، تليها العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية التي لها هي كذلك أثر واضح في تعثر التسهيلات فنقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات الائتمانية و عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين يؤدي الى تعثر التسهيلات ، و أخيرا تأتي العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي التي تبين أنها لا تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية .

✓ و بالمقارنة مع البنوك الجزائرية حيث : تأثرت التسهيلات الائتمانية بالعملاء المقترضين ، كان أكثر عامل مؤثر هو عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة عليهم و عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله ، و التغير في سلوك العميل و مصداقيته بعد الحصول على القرض ، كما تأثرت بدرجة كبيرة بالعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية و كان أكثر عامل مؤثر هو تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافا عن توصيات قسم الائتمان و سوء تقييم البيانات و النسب المالية المقدمة من قبل العميل و عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية ، أما العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية فقد أثرت هي الأخرى في تعثر التسهيلات و بدرجة كبيرة حيث أن الركود الاقتصادي و الأزمات المالية أكثر العوامل تأثيرا ضمن هذه المجموعة ، أما العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية و بسياسة البنك المركزي ليس لها في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية .

#### ثانيا: التوصيات

1. على المصارف زيادة اهتمامها بالدراسات الائتمانية والاعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات.
2. وضع برنامج متابعة القروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض.
3. اعادة النظر في السياسات الائتمانية للبنوك لكي تلائم واقع الحال الاقتصادي
4. تطوير الكوادر البشرية في فروع البنوك الاردنية وذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني
5. إلزام عملاء البنوك بضرورة تقديم البيانات والمعلومات الملائمة واللائمة لعمليات منح القروض
6. تنوع الائتمان الممنوح وتوسيع ما يعرف بسلة التسهيلات مع عدم التركيز على نشاط معين أو عدد قليل من العملاء أو المشروعات.

#### قائمة المراجع

##### المراجع العربية:

- ابتهاج، مصطفى، عبد الرحمن، 2000، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص449.
- أبو عبيد، جمال ، 2003، " إدارة القروض المصرفية غير العاملة " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .
- أحمد، الظاهر، عبد الله، العمرات، 2006، العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية و تعثرها في المصارف التجارية الأردنية، دراسات العلوم الادارية، المجلد33، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أحمد، الخزعلي، 2000 ، التعثر المصرفي في الأردن ، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك، اربد الاردن.
- أحمد ، غنيم ، 2000 ، الديون المتعثرة و الائتمان الهارب، بدون دار نشر، ص:38
- أسعد ، محمد، روجي، 2002، معالجة و إدارة الديون المتعثرة ،معهد الدراسات المصرفية ،عمان ،ص،ص،35-37

- أنجرو، ايمان، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجاً). رسالة ماجستير. جامعة تشرين، سوريا.
- برايان، كويل، 2006، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة العربية الأولى، ص 87.
- دعاء، زائدة، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة.
- حبار، عبد الرازق، 2011، "تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر.
- حسين، بلعجوز، 2005، "إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها" مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان، ص 7.
- الحمزاوي، محمد، كمال، خليل، 1997، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، الاسكندرية، منشأة المعارف.
- الخضيرى، محسن، 1996، الديون المتعثرة: الظاهرة...الاسباب...العلاج، القاهرة، ايتراك للنشر
- الخزرجي، سميرة حسين، "2004، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف". بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي.
- النجار، فريد راغب، "2000، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"، مؤسسة شباب الجامعة د، الاسكندرية.

#### المراجع الأجنبية :

- Andrews،Coffman ،Tondkar .2011، A Neural Network Approach to Estimating the Allowance for Bad Debt , Virginia Commonwealth University ,Richmond, Virginia ,December 2011.
- Anthony sounders, 2000, Financial Institutions Management, New York, Irwin McGraw Hill.
- Bonin & Huang.y, 2001, dealing with the bad loans of the Chinese banks, department of economics, Wesleyan university
- Bruyère, R. 1998, Les produits dérivés du crédit, Ed Economica, Paris.
- Catheart, Ch, Money,1982 , "Credit and Economy Activity Homewood" , Illinois,Richard D. Irwin, Inc.
- Cavallo & Majnoni.G,2001, do banks provision for bad loans in good time, empirical evidence and policy implication, new York university ,dept of economics.
- Chiang, Y. and Cheng, E, (2010). Revealing bank lending decisions for contractors in Hong Kong. *International Journal of Project Management*. **1(1)**:113-121.
- Jimenez & Saurina, 2003, Collateral, Type of Lender and Relationship Banking as Determinants of Credit Risk, Bank of Spain. Directorate-General of Banking Regulation.
- Kim, N, 2008, Financial Statements and Lending Decision by Large Banks and Small Banks. *International Review of Business Research Papers*. 4(4): 199-207.
- Mehrdad and others 2011 the evaluation of influential factors in the level of banks' credit managers trust put in financial statements *department of accounting, economics and finance review* Vol. 1(6) pp. 47 – 54, August.
- Rose, peter, 2002, Commercial Bank management, international, Edition, McGraw-Hill Irwin, New York, p118.
- Sekaran, U ,2003, Research Methods for Business, 4th edition, John Wiley & sons Inc, New York, USA.
- Tracey, 2011, The Impact of Non-performing Loans on Loan growth, International Monetary Fund Resident Representative Office in Jamaica.